الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/52/360
17 September 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الثانية والخمسون
البند ١٠٩ من جدول الأعمال المؤقت*

تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، والمسائل المتصلة باللاجئين والعائدين والمشردين، والمسائل الإنسانية

تقديم المساعدة إلى اللاجئين والعائدين والمشردين في أفريقيا

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

١ - كان مما قامت به الجمعية العامة، في قرارها ٧١/٥١ المؤرخ ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦، ما يلي:

(أ) رغم ترحيبها بالجهود التي تبذلها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (المفوضية)، أعربت عن القلق إزاء العواقب الخطيرة المترتبة على وجود أعداد ضخمة من اللاجئين والمشردين في البلدان المستقبلة، وآثار ذلك على الأمن والتنمية الاجتماعية الاقتصادية الطويلة الأجل وعلى البيئة؛

(ب) وأكدت مرة أخرى أن خطة العمل التي اعتمدها المؤتمر الإقليمي لتقديم المساعدة إلى اللاجئين والعائدين والمشردين في منطقة البحيرات الكبرى، المعقود في بوجمبورا في الفترة من ١٥ إلى ١٧ شباط/فبراير ١٩٩٥، على النحو الذي أيدته الجمعية العامة في قرارها ١٤٩/٥٠ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥، لا تزال إطارا صالحا لحل مشاكل اللاجئين والمشاكل الإنسانية في تلك المنطقة؛

(ج) وطلبت إلى المفوضية والكيانات المعنية الأخرى، تكثيف أنشطة الحماية، بجملة أمور منها دعم جهود الحكومات الأفريقية من خلال أنشطة مناسبة لبناء القدرات، بما في ذلك تدريب الموظفين ذوي الصلة، ونشر المعلومات عن الصكوك والمبادئ المتعلقة باللاجئين، وتوفير الخدمات المالية والتقنية والاستشارية للتعجيل بسن وتنفيذ التشريعات المتعلقة باللاجئين؛

* A/52/150 و Corr.1.

(د) وناشدت الحكومات ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والمجتمع الدولي تهيئة الظروف التي يمكن أن تيسر العودة الطوعية للاجئين والتبكير بإعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم؛

(هـ) وناشدت المجتمع الدولي الاستجابة بصورة مواتية لطلبات اللاجئين الأفارقة من أجل إعادة التوطين في بلدان ثالثة، بروح من التضامن وتقاسم الأعباء؛

(و) وطلبت إلى الحكومات ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والمجتمع الدولي ككل تعزيز قدرة منظومة الأمم المتحدة على الاستجابة للطوارئ استنادا إلى الخبرة المكتسبة من حالة الطوارئ في منطقة البحيرات الكبرى، ومواصلة توفير ما يلزم من موارد ودعم تنفيذي للاجئين ولبلدان اللجوء في أفريقيا ريثما يتسنى التوصل إلى حل دائم؛

(ز) وطلبت إلى مجتمع المانحين الدولي تقديم المساعدات المادية والمالية اللازمة لتنفيذ البرامج التي تستهدف إصلاح البيئة والهياكل الأساسية في المناطق المتأثرة باللاجئين في بلدان اللجوء؛

(ح) وطلبت إلى جميع الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية إيلاء اهتمام خاص لتلبية الاحتياجات الخاصة للاجئات والأطفال اللاجئين؛

(ط) وطلبت إلى الأمين العام والمفوضية والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية زيادة القدرة على تنسيق وإيصال المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ والإغاثة في حالات الكوارث عامة، مع الدول وغيرها من الجهات المعنية فيما يتعلق باللجوء والإغاثة والإعادة إلى الوطن والتعمير وإعادة توطين اللاجئين والعائدين والمشردين بمن في ذلك اللاجئون في المناطق الحضرية.

ثانيا - الإجراءات المتخذة لتنفيذ قرار الجمعية العامة ٥١/٧١

ألف - نظرة عامة

٢ - وفقا لإحصاءات المفوضية، استضافت أفريقيا في نهاية عام ١٩٩٦، ٤,١ مليون لاجئ ونحو ٢ مليون من المشردين داخليا الذين تهتم بهم المفوضة السامية، فضلا عن ١,٦٦ مليون عائد في المراحل الأولى من إعادة الإدماج.

٣ - ويشكل العدد الكبير من اللاجئين والمشردين داخليا بالتأكيد عقبة رئيسية أمام الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية الدائمة والمستدامة للقارة الأفريقية. وأشارت لجنة الجمعية العامة الجامعة المخصصة التي

اضطلعت باستعراض منتصف المدة لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، في تقريرها المقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين[1]، إلى أن الصراعات الأهلية والعرقية التي ظلت تؤثر على بعض البلدان أدى إلى استضافة أفريقيا أكبر أعداد من اللاجئين والمشردين في العالم، مما ألقى بأعباء قاسية على التنمية في البلدان المتأثرة.

٤ - ولا تزال التطورات في منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا تتطور بمعدل سريع خلال الفترة المشمولة بالتقرير (حزيران/يونيه ١٩٩٦ - أيار/مايو ١٩٩٧). ورغم أن المفوضية استنبطت استراتيجيتها لعام ١٩٩٦ وهي واثقة من أن الإعادة إلى الوطن للاجئين الذين يقدر عددهم بـ ١,٩ مليون لاجئ سوف تتسارع، فقد تعين على المنظمة أيضا أن تستجيب للضغط المتصاعد طلبا لعودة اللاجئين من بلدان اللجوء الرئيسية إلى الوطن. واتسمت أنشطة المفوضية عموما في منطقة البحيرات الكبرى في معظم عام ١٩٩٦ باستمرار التشجيع على العودة الطوعية إلى الوطن باعتبارها الحل الوحيد الدائم للاجئين الروانديين في بوروندي وجمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية الكونغو الديمقراطية (زائير سابقا) وتوفير الرعاية الضرورية ومساعدات الإعاشة في مخيمات اللاجئين معظم أيام السنة. وفي أواخر عام ١٩٩٦ وأوائل عام ١٩٩٧، عاد قرابة ١,٥ مليون لاجئ رواندي إلى وطنهم من جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية تنزانيا المتحدة في فترة تقل عن شهرين. وتواصلت المساعي لتحديد ومساعدة اللاجئين المتبقين في جمهورية الكونغو الديمقراطية والبلدان المجاورة. وفي الوقت نفسه، وصلت أعداد كبيرة جديدة من بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية إلى جمهورية تنزانيا المتحدة مما تطلب تقديم مساعدات عاجلة.

٥ - وفي غرب أفريقيا، وقع حدث هام في ليبريا باتفاق الفصائل المتحاربة على الاشتراك في انتخابات تشريعية ورئاسية سبقها نزع كامل للسلاح وتسريح للقوات بإشراف فريق المراقبة التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمجتمع الدولي. ودفع هذا التطور المفوضية وشركاءها التنفيذيين إلى الشروع في الاستعدادات للعودة الطوعية إلى الوطن لقرابة ٠٠٠ ٥٢٧ لاجئ ليبيري في البلدان المجاورة. وأولى اهتمام خاص لكفالة تمكين اللاجئين البالغين الراغبين في العودة إلى الوطن من عودتهم قبل الانتخابات التي جرت في تموز/يوليه ١٩٩٧.

٦ - وقد تردت الأوضاع بشكل خطير في سيراليون في أعقاب الإنقلاب العسكري الذي أطاح بالحكومة المدنية المنتخبة في ٢٥ أيار/ مايو ١٩٩٧. ولذلك توقفت جميع أنشطة الإعادة إلى الوطن في سيراليون وتم تعزيز مرافق الاستقبال في البلدان المجاورة، ولا سيما في غينيا.

٧ - ومن المتوقع أن تكتمل بحلول نهاية عام ١٩٩٧ إعادة نحو ٠٠٠ ٣٠٠ لاجئ توغولي ممن التمسوا اللجوء في غانا وبنن في عام ١٩٩٣، إلى وطنهم. وسوف يتوقف في أواخر عام ١٩٩٧ تقديم المساعدة إلى نحو ٠٠٠ ١٥٠ لاجئ مالي، من بينهم قرابة ٠٠٠ ١٠٠ عادوا إلى وطنهم، بينما ستستمر أنشطة إعادة الإدماج في مالي حتى نهاية عام ١٩٩٨.

٨ - وفي القرن الأفريقي كثيرا ما تتسبب عراقيل أخرى غير الصراع في تأخير عودة اللاجئين إلى وطنهم. ويبدو بشكل متزايد أن بعض بلدان المنشأ لا ترغب في استقبال مواطنيها ما لم تزود بما تعتبره حكومتها مساعدة من المجتمع الدولي كافية لإعادة الإدماج. ورغم أن المسؤولية الأولى عن تيسير العودة الطوعية تبقى على عاتق البلدان المنتجة للاجئين فإن المجتمع الدولي يبذل الجهود للاستجابة لما يقلقها ولتحسين نوعية أنشطة إعادة الإدماج وكفايتها. وبالنظر إلى الأوضاع الأمنية السائدة في الجزء الشمالي الغربي من الصومال فقد تمت إعادة نحو ٠٠٠ ١٠ لاجئ صومالي إلى الوطن في نهاية تموز/يوليه ١٩٩٧. ومن المتوقع أنه قد يعود ٠٠٠ ٩٠ لاجئ آخرون من أثيوبيا إلى ذلك الجزء من البلد. واتخذت الاستعدادات لمساعدة الراغبين في العودة خلال فترة ١٨ شهرا ابتداء من حزيران/يونيه ١٩٩٧.

٩ - وعلى مدى عدة سنوات مضت، تقدمت منطقة الجنوب الأفريقي وتحولت من منطقة موبوءة بالصراعات ومنتجة للاجئين إلى منطقة سلام واستقرار نسبيين. وشهد تشكيل حكومة وحدة ومصالحة وطنية في أنغولا مؤخرا جدا خطوة أخرى ممكنة في تقدم المنطقة نحو السلام والمصالحة مع أن الوضع في أنغولا يبقى مشكوكا فيه. وقد أرجئ تنفيذ برنامج العودة الطوعية الذي كان من المقرر أن يبدأ في عام ١٩٩٦ نظرا لبطء التقدم المحرز في تنفيذ عملية السلام.

١٠ - ويعتبر برنامج الأغذية العالمي القناة الدولية الرئيسية لتقديم معونات الأغذية في حالات الطوارئ إلى اللاجئين والمشردين والعائدين (المشردون داخليا السابقون أو اللاجئون السابقون). وفي عام ١٩٩٦، قدم برنامج الأغذية العالمي المساعدة إلى نحو ٤,٢ مليون لاجئ و ٣,٨ مليون عائد و ٥,٧ مليون مشرد في أفريقيا، عن طريق تقديم ٢١٨ ٧١٣ طنا متريا من الأغذية قيمتها بمبلغ ٣٥٥,٢ مليون دولار.

١١ - واستجابة للأزمات المختلفة التي حدثت في أفريقيا خلال عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٧، قدمت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) دعمها لمجموعة من برامج الطوارئ. وبينما انصب التركيز على تقديم الخدمات للأطفال من خلال عامة السكان انصب تركيز خاص على أكثر الأطفال ضعفا بمن فيهم الذين يعيشون بين أسر متأثرة محليا في مناطق الصراع وجماعات مشردة داخليا وعائدين ولاجئين. وفي عدة بلدان تنتقل من الحرب إلى السلام، ومنها أنغولا ورواندا وموزامبيق، تعمل اليونيسيف مع شركاء الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية المحلية، في سبيل إدماج عمليات التدخل الطارئة في تدابير البرمجة الطويلة الأجل.

١٢ - ويعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في القارة بأسرها مع شتى وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والحكومات في سبيل إعادة إدماج السكان المشتتين ومساعدة الحكومات بتوفير الهياكل الأساسية لعمل أولئك السكان بعد عودتهم.

١٣ - واضطلعت المفوضية في أفريقيا كلها بأنشطة مختلفة بالتعاون مع وكالات شتى، وبوجه خاص مع اليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي من أجل تنفيذ سياسات ومبادئ توجيهية ملائمة بشأن اللاجئات

والأطفال اللاجئين والبيئة بغية إدراج برامج الحماية والمساعدة في صلب مجالات الاهتمام ذات الأولوية. ولدى تخطيط البرامج، أولِي اهتمام خاص للحماية والوصول إلى الأغذية والوصول إلى الرعاية الصحية الملائمة والتعليم والاعتماد على الذات عن طريق التدريب على المهارات وتوليد الدخل والمشاركة في عمليات صنع القرار في أنشطة إدارة المخيمات وغيرها من الأنشطة ذات الصلة.

باء - نظرة عامة على الصعيد الإقليمي

١ - منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا

١٤ - شهد الجزء الأخير من عام ١٩٩٦ والجزء الأول من عام ١٩٩٧ عودة على نطاق واسع للاجئين الروانديين من بوروندي وجمهورية تنزانيا المتحدة وزائير. (جرت الأحداث المذكورة في التقرير الحالي قبل إعلان جمهورية الكونغو الديمقراطية في ٢٠ أيار/ مايو ١٩٩٧). ففي الجزء الأول من عام ١٩٩٧، تركزت الجهود على البحث عن اللاجئين الباقين في زائير وإعادتهم إلى رواندا.

١٥ - وفي تموز/يوليه وآب/أغسطس ١٩٩٦، تمت إعادة أعداد هائلة من اللاجئين الروانديين إلى الوطن من بوروندي. كما تمت إعادة أخرى على نطاق كبير لنحو ٠٠٠ ٧٢٦ لاجئ رواندي في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦ من الجزء الشرقي من زائير. وقد عجل بتلك العودة نشوب النزاع في المنطقة. وكانت العودة اللاحقة للاجئين الروانديين الباقين من الجزء الشرقي من زائير في الجزء الأول من عام ١٩٩٧ مهمة إنقاذ حياة أكثر منها عملية إعادة لاجئين بالمعنى التقليدي، حيث أن طلب اللجوء في مناطق النزاع أصبح متعذرا. وخلال تلك الفترة، تركزت أنشطة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في زائير بشكل رئيسي على تحديد أماكن وجود اللاجئين الروانديين، وتقديم المساعدة الطارئة إليهم وإعادتهم جوا وبرا من مختلف الأماكن. وقد رافق تقدم تحالف القوى الديمقراطية لتحرير زائير تشتت اللاجئين على نحو متزايد غربا. وفي الفترة بين كانون الثاني/يناير وحزيران/يونيه ١٩٩٧، تمت إعادة ٠٠٠ ١٧٠ لاجئ تقريبا إلى رواندا برا وجوا من زائير أساسا. ولا يزال مصير عدة آلاف من اللاجئين غير معروف أو يجوز أن يكونوا قد لقوا حتفهم أثناء المحنة التي دامت ستة أشهر. وقد وصل بعض الروانديين إلى الكونغو أو جمهورية أفريقيا الوسطى، ووصل عدة آلاف منهم إلى حدود أنغولا. وفي أوائل تموز/يوليه ١٩٩٧، انتقل المئات ممن طلبوا اللجوء في الكونغو إلى غابون.

١٦ - وقد كان الإعداد لحالات الطوارئ في منطقة البحيرات الكبرى بمتابعة التخطيط للطوارئ بطريقة نشطة وبالإعداد لحالات طوارئ جديدة ممكنة مكونا هاما من الاستراتيجية الإقليمية للمفوضية منذ عام ١٩٩٥. وستواصل المفوضية الحفاظ على المخزونات الإقليمية من المواد غير الغذائية الموجودة في كمبالا وانغارا، جمهورية تنزانيا المتحدة (فضلا عن مخزون احتياطي مصغر في كيغوما، جمهورية تنزانيا المتحدة) لتلبية الاحتياجات الطارئة المحتملة لمجموع حالات ٠٠٠ ٥٠٠ شخص. ويستتبع هذه الاستراتيجية استكمال

مستمر للمخزونات، إذ يجري الحصول على مواد جديدة في نفس الوقت الذي تشحن فيه مواد الطوارئ وتوزع.

١٧ - ويلعب التخطيط للطوارئ أيضا دورا هاما متزايدا في قدرة برنامج الأغذية العالمي على التأهب للكوارث. ويسعى برنامج الأغذية العالمي، عن طريق التخطيط وعملية الاستعراض المستمرة التي يقوم بها بالاشتراك مع وكالات الإغاثة الرئيسية الأخرى التابعة للأمم المتحدة وللمنظمات غير الحكومية، إلى التحديد المسبق للعوائق وللطرق البديلة في تسليم معونة الإغاثة للأشخاص الذين يحتاجونها. وحين نشبت الأزمة في الجزء الشرقي من زائير، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، كان برنامج الأغذية العالمي في وضع ملائم للاستجابة السريعة.

١٨ - وقدمت اليونيسيف خدمات طارئة في مجالات الأغذية والمياه والصحة وخدمات المرافق الصحية إلى السكان المتضررين محليا في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتم تنفيذ حملة لتحصين الأطفال بدعم مالي وتقني من اليونيسيف استهدفت عددا يتراوح من مليونين إلى ثلاثة ملايين طفل. وفي تنغي - تنغي وأميسي وكيسينغاني ومناطق أخرى، أولت اليونيسيف اهتماما خاصا بتسجيل آلاف الأطفال غير المصحوبين والعناية بهم وإعادة جمع شملهم بأسرهم.

١٩ - وفي جمهورية تنزانيا المتحدة، جرت عملية إعادة أكثر من ٠٠٠ ٥٠٠ لاجئ رواندي إلى الوطن في كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٩٦ وكانون الثاني/يناير في أعقاب الرحيل المفاجئ للاجئين من المخيمات صوب داخل البلاد، وقامت قوات الأمن بإعادة توجيه هذه العملية إلى رواندا فيما بعد.

٢٠ - وفي بداية تموز/يوليه ١٩٩٧، كانت المفوضية تتولى رعاية ٠٠٠ ٤٠٨ لاجئ في جمهورية تنزانيا المتحدة؛ منهم نحو ٠٠٠ ٣٠٩ من بوروندي، وحوالي ٠٠٠ ٩٥ لاجئ من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتعمل المفوضية حاليا على إيجاد آلية بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية تنزانيا المتحدة تسمح بالعودة المبكرة والآمنة للاجئين من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي نفس الوقت، يساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الحكومة عن طريق برامج التنمية المستدامة في المناطق التي تأوي مؤقتا ٠٠٠ ٦٠٠ لاجئ رواندي. وفي إقليم كيغوما، حيث جرى تدفق من اللاجئين من بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية، يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والحكومة بوضع برنامج تعمير وتنمية على نطاق واسع.

٢١ - وستواصل المفوضية، وفقا لولايتها، تشجيع إعادة اللاجئين الروانديين الباقين الذين يرغبون في العودة إلى الوطن من بلدان في المنطقة، وتوفير الحماية والمساعدة الدوليتين في بلدان اللجوء للاجئين الذين لا يستطيعون العودة بعد. وقد تم وضع برنامج إعادة إدماج وتأهيل موسع في رواندا لمساعدة السلطات الرواندية في مواجهة الأعداد الهائلة من اللاجئين. وستضطلع المفوضية أيضا بعملية قصيرة المدى لإنعاش المناطق المتضررة بسبب اللاجئين عن طريق تدخلات محدودة وبالعمل كحفاز لعمليات الإنعاش على المدى الأطول التي تقوم بها وكالات التنمية. وأثناء تنفيذها لتلك الأنشطة، ستواصل المفوضية العمل

عن كثب مع الحكومات الوطنية والوكالات الإنسانية الأخرى ومع المجتمع الدولي ككل. وفي هذا السياق، يعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمفوضية وحدة مشتركة لأنشطة الإنعاش مصممة من أجل تسهيل الانتقال من التركيز على الإغاثة إلى التركيز على التنمية. وتعزز الوحدة القدرة الوطنية على تصميم وتنفيذ ورصد مشاريع إعادة الإدماج والتأهيل وبرامجهما.

٢٢ - وفي أعقاب العودة السريعة والهائلة للاجئين في أواخر عام ١٩٩٦ وبداية عام ١٩٩٧، ركزت اليونيسيف على التعجيل بتوسيع نطاق الخدمات الأساسية في رواندا، مثل الصحة والتغذية والتعليم والخدمات الاجتماعية لتلبية الاحتياجات الملحة للأطفال العائدين. وقد وجه اهتمام خاص للأطفال غير المصحوبين والمعدومين. وقدر عدد القصر غير المصحوبين الذين يعيشون في مراكز للأطفال بمجتمعات محلية أصلية في رواندا بـ ٥٠٠ ٦ قاصر. وذكر أن العديد من هذه المراكز مكتظ بالأطفال ويفتقر إلى الموظفين.

٢٣ - وقدم برنامج الأغذية العالمي الدعم إلى برنامج لوقاية التقاوي مخصص للعائدين في رواندا وذلك لتمكينهم من حصاد الأراضي بينما يحد من استهلاكهم للبذور.

٢٤ - وقد تم استعراض أهداف مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فيما يتعلق ببوروندي في عام ١٩٩٧ وتكييفها لمواجهة التغير المستمر في ذلك البلد، وتهدف الآن إلى مساعدة العائدين وحوالي ٠٠٠ ١٠٠ مشرد داخليا في المقاطعات والمجتمعات المحلية الأصلية للعائدين. وتتألف برامج المساعدة من رصد العائدين وتزويدهم بالمساعدة مرة واحدة وإصلاح البيئة في مناطق العائدين وإيجاد حلول دائمة للذين لا يمكن إعادة تأهيلهم (عدد حالات اللاجئين الحضريين). وتقدم المساعدة إلى المشردين داخليا عن طريق المشاريع ذات التأثير السريع في مجتمعات العائدين المحلية. وتركز تلك المشاريع بشكل خاص على الخدمات المجتمعية، مثل المدارس ومراكز الصحة والمرافق الصحية. وفي المقاطعات الشمالية، بدأ فعلا برنامج لتشييد ٥٠٠ منزل للعائدين من رواندا الذين لم يتمكنوا من الاستقرار في مجتمعات المنشأ المحلية.

٢٥ - وفي بوروندي، شددت اليونيسيف على توفير الخدمات الصحية الأساسية والمياه لسكان تلك المناطق الأكثر تضررا بسبب العنف. وهناك شاغل إضافي في بوروندي وهو حالة السكان المشردين داخليا والمشتتين في البلاد وظروفهم، والذي يقدر عددهم بما يربو على ٠٠٠ ٧٠٠ شخص، وسياسة حكومة بوروندي في إعادة تجميع السكان المدنيين في مخيمات حيث أفيد أن الأحوال المعيشية والخدمات الصحية غير مناسبة.

٢٦ - وبسبب الحالة الأمنية في بوروندي، تواصل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الحفاظ على سياستها في عدم تشجيع أو تسهيل الإعادة إلى الوطن؛ غير أنها قدمت المساعدة إلى ما مجموعه ٢٠٠ ١٢٨ بوروندي عادوا تلقائيا منذ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦.

٢٧ - وعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع الحكومة، وكجزء من جهوده في مجال بناء القدرات، خصص ٢,٥ مليون دولار لدعم الوزارة الجديدة التي تشرف على إعادة التوطين وإعادة التأهيل. وقد مكن هذا الجهد الوزارة من وضع قاعدة بيانات ونظام معلومات عن العائدين واللاجئين والمشردين داخليا.

٢٨ - وفي بوروندي وجمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية الكونغو الديمقراطية، قامت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بمجموعة من أنشطة الإصلاح للتعويض عن الأثر الجسيم الذي تركه العدد الضخم من اللاجئين الروانديين على البيئة والهياكل الأساسية المحلية.

٢ - غرب أفريقيا

(أ) إعادة اللاجئين الليبريين إلى الوطن

٢٩ - يوجد حوالي ٥٢٧ ٠٠٠ لاجئ ليبري في البلدان المجاورة، مثل كوت ديفوار (٢١٠ ٠٠٠ لاجئ) وغينيا (٢٨٠ ٠٠٠ لاجئ) وفي بلدين بعيدين مثل غانا ونيجيريا. وبحلول نهاية عام ١٩٩٨، تأمل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في إعادة ٥٠٦ ٠٠٠ من أولئك اللاجئين إلى الوطن، وبشكل رئيسي أولئك الذين يتوقع أن يطلبوا مساعدة المفوضية في إعادتهم إلى الوطن. والنداء الذي صدر في ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧ يشمل إعادة هذا العدد من الحالات إلى الوطن، فضلا عن القيام بمجموعة من أنشطة إعادة الإدماج بالتنسيق مع الحكومة ووكالات الأمم المتحدة والوكالات غير الحكومية الأخرى. ويبلغ مجموع الاحتياجات في إطار هذا النداء، الذي يغطي فترة ١٨ شهرا نحو ٥٤ مليون دولار؛ ويُطلب ١٧ مليون دولار من ذلك المبلغ في عام ١٩٩٧.

٣٠ - وكجزء من الجهود المتضافرة لتوطيد عملية السلام في ليبريا، قامت المفوضية مع شركائها في التنفيذ بتسهيل إعادة أولئك اللاجئين الليبريين الذين طلبوا العودة إلى الوطن في الوقت المناسب للاشتراك في الانتخابات التي جرت في تموز/يوليه ١٩٩٧. وقد تم التخطيط لتقديم مساعدة للإعادة المنظمة وعلى نطاق أوسع إلى الوطن مع مراعاة عناصر مثل الحالة الأمنية، والقيود اللوجستية الناتجة عن موسم الشتاء، والرغبة التي عبر عنها بعض اللاجئين في ألا يعودوا إلى الوطن إلا بعد نهاية العام الدراسي وبعد موسم الحصاد.

٣١ - وللبدء في أنشطة إعادة التأهيل في مناطق العودة بأبكر ما يمكن، أوفدت بعثتان تقنيتان في أيار/مايو وتموز/يوليه ١٩٩٧ لتصميم مشاريع ذات تأثير سريع، ستنفذ بالتنسيق الوثيق مع الوكالات الإنسانية والإنمائية الأخرى، فضلا عن المانحين الثنائيين. وستنشئ المفوضية مكاتب ميدانية فرعية في مناطق العودة لرصد أنشطة الإعادة للوطن وإعادة الإدماج.

٣٢ - وفي نيسان/أبريل ١٩٩٧، قامت بعثة تقييم مشتركة للأغذية تابعة لبرنامج الأغذية العالمي/المفوضية، بالاشتراك مع المنظمات غير الحكومية وممثلين عن المانحين، بزيارة ليبريا. وقد أوصت البعثة

بأن تعطى الأولوية للنساء المستفيدات في جميع مراحل عملية تقديم المساعدة الغذائية. وتم وضع طرائق خاصة لضمان اشتراك اللاجئات في عملية إدارة وتوزيع الأغذية وحصولهن على معلومات أفضل عن استحقاقاتهن. وعززت التوعية بالفروق بين الجنسين عن طريق أنشطة تدريب موظفي برنامج الأغذية العالمي والمفوضية وموظفي الشركاء المنفذين. ويتم جمع بيانات تتعلق بنوع الجنس بطريقة منهجية من أجل تصميم جميع مشاريع المفوضية وتنفيذها. وبالاضافة إلى برامج تستهدف تغذية الجماعات المستضعفة، نفذ برنامج الأغذية العالمي مشاريع الغذاء مقابل العمل للاجئين في غينيا وكوت ديفوار.

٣٣ - وفي ليبريا، تواصل اليونيسيف القيام بدور قيادي في تسريح الجنود الأطفال بدعم مراكز المرور العابر، وتقديم المشورة، وأنشطة وبرامج اقتفاء الأثر وجمع الشمل، وذلك لإشراك الجنود الأطفال وجميع الأطفال المتضررين بالحرب في أنشطة تعليمية أو مهنية لتيسير إعادة إدماجهم اجتماعيا ومحليا. كما تدعم اليونيسيف إصلاح الهياكل الأساسية في مجالات الصحة والتعليم والمياه والمرافق الصحية وذلك لمساعدة المجتمعات المحلية المتضررة، فضلا عن المجتمعات المحلية التي تبدأ فيها عمليات إعادة التوطين.

(ب) <u>إعادة اللاجئين من مالي إلى وطنهم وإعادة إدماجهم</u>

٣٤ - توجت الجهود المبذولة حاليا لتنفيذ "الاتفاق الوطني" والجهود الدؤوبة التي تبذلها السلطات في مالي من أجل تحقيق المصالحة الوطنية باعتماد قانون العفو العام، الصادر في آذار/ مارس ١٩٩٧. ولقد ساهم هذا التطور الرئيسي، إضافة الى ما هو مساو له في الأهمية وهو التوقيع على اتفاقات ثلاثية بين حكومة مالي وبلدان اللجوء والمفوضية، مساهمة كبيرة في تهيئة مناخ السلام والأمن السائد في البلد، وبخاصة في الشمال.

٣٥ - وفي ذلك السياق، تابعت المفوضية بقوة المبادرات التي استهلت في عام ١٩٩٤ لزيادة تشجيع وتعزيز الإعادة الطوعية إلى الوطن لمن تبقى من اللاجئين من مالي في بوركينا فاصو والجزائر والنيجر وغير ذلك من بلدان اللجوء. وشنت المفوضية، كجزء من جهودها لتشجيع العودة الطوعية، حملة إعلامية لتوعية اللاجئين فيما يتصل باستمرار تحسن الحالة في بلدهم. وستواصل المفوضية الاشتراك مع حكومة مالي في تنظيم زيارات قبل العودة لوفود من اللاجئين الى منطقة منشأهم.

٣٦ - ولقد أحرزت عملية الاعادة الى الوطن النجاح بخاصة في موريتانيا التي أعيد منها، حتى حزيران/يونيه ١٩٩٥، زهاء ٠٠٠ ٤٤ لاجئ من مالي، وذلك باستثناء زهاء ٨٥١ ٢ شخصا قد عادوا. وبحلول نهاية عام ١٩٩٦، عاد زهاء ٠٠٠ ٩٤ شخص من مالي إلى الوطن، منهم ٠٠٠ ٣٥ عادوا إلى الوطن تحت رعاية المفوضية و ٠٠٠ ٥٩ منهم عادوا بصورة تلقائية.

٣٧ - وبغية تسهيل عودة العائدين وإعادة إدماجهم، عززت المفوضية وجودها في مالي وعجلت بالمشاريع وإصلاح البنية الأساسية المجتمعية في قطاعات هامة، على سبيل المثال المياه. وسوف يقدم برنامج الأغذية العالمي الطعام للعائدين لمدة ثلاثة أشهر، فضلا عن مواد غير غذائية.

(ج) إعادة لاجئي النيجر إلى وطنهم وإعادة إدماجهم

٣٨ - حتى كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، قدر العدد الإجمالي للاجئين من النيجر بـ ٨٠٠ ٢٥ شخص، بمن في ذلك ٠٠٠ ٢٤ من مالي و ٦٠٨ ١ تشاديين.

٣٩ - وتمت في إطار اتفاقين ثلاثيين، موقعين في آذار/ مارس ١٩٩٦، بين الجزائر، والنيجر والمفوضية، من ناحية، وبوركينا فاصو والنيجر والمفوضية من ناحية أخرى، عودة زهاء ٠٠٠ ١٠ لاجئ من النيجر كانوا يعيشون في الجزائر و ٥٠٠ لاجئ كانوا يعيشون في بوركينا فاصو. وفضلا عن ذلك، اتخذت المفوضية خطوات نحو تشجيع العودة الطوعية إلى الوطن. وتشمل هذه الخطوات تعزيز وجود المفوضية في نيامي، في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، وإيفاد بعثتين ميدانيتين إلى الجزائر والنيجر. وأهداف البعثتين هي تشجيع اللاجئين على العودة، واستحداث مع حكومة النيجر طرائق من أجل تنفيذ أنشطة إعادة الإدماج في مناطق العائدين، وبخاصة في قطاعات المياه والصحة والتعليم. وسوف تنفذ تلك الأنشطة في إطار المشاريع الحالية لإعادة التأهيل والتنمية التي تنفذها وكالات أخرى.

٤٠ - وسوف تواصل الجمعية الوطنية للصليب الأحمر ومنظمة كاريتاس تنفيذ مشاريع الرعاية المتعددة القطاعات ومشاريع الصيانة التي وضعتها المفوضية في النيجر.

(د) إعادة اللاجئين من سيراليون إلى وطنهم

٤١ - بعد زهاء ٣٠ عاما، استهلت سيراليون مرحلة انتقالية ناجحة نحو الديمقراطية المتعددة الأحزاب، توجت بإجراء انتخابات برلمانية وانتخابات رئاسية في شباط/فبراير وآذار/ مارس ١٩٩٦. وفضلا عن ذلك، أبرم اتفاق سلام بين حكومة سيراليون المدنية المنتخبة حديثا وبين الجبهة الثورية المتحدة في أبيدجان، في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، مما أدى إلى وضع نهاية لحرب أهلية دامت ٦ سنوات في سيراليون.

٤٢ - وعلى أثر تلك التطورات الإيجابية، وابتداء من وقت مبكر في شباط/فبراير ١٩٩٧، استهلت المفوضية في تقديم المساعدة إلى اللاجئين من سيراليون العائدين إلى وطنهم. وفقدت أنشطة العودة هذه في إطار عملية تتألف من ثلاث مراحل قصد بها المساعدة في إعادة نحو ٠٠٠ ٣٦٠ شخص إلى وطنهم خلال فترة ١٨ شهرا. وبحلول أيار/ مايو ١٩٩٧، تم إعادة زهاء ٠٠٠ ٢ من لاجئي سيراليون عادوا بصورة أساسية من ليبريا في ٢٥ أيار/ مايو ١٩٩٧، وأحبطت الآمال التي كانت معقودة على عودة المزيد من اللاجئين حينما استولت مجموعة من الجنود على السلطة من الحكومة المدنية المنتخبة. وحتى آب/أغسطس ١٩٩٧، طلب نحو ٠٠٠ ٣٦ من رعايا سيراليون اللجوء بصورة أساسية في غينيا وليبريا.

٤٣ - وحتى ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، كان هناك ما يزيد عن ٥٠٠ ١٣ لاجئ (من الليبريين بصورة أساسية) في سيراليون، منهم نحو ٨٠٠ ١١ لاجئ تقدم لهم المفوضية مساعدات.

٤٤ - وحتى وقوع الانقلاب الأخير واندلاع العنف الذي ارتبط به عاد ما يزيد عن ٠٠٠ ٥٠٠ مشرد من عدد يقدر بـ ١,٦ مليون مشرد إلى ديارهم في سيراليون. ولقد تحول عنصر اليونيسيف في البرنامج الإنساني من أنشطة الإغاثة إلى أنشطة الإصلاح الرامية إلى تنشيط الخدمات الأساسية (من قبيل الصحة والتغذية والتعليم والمياه والمرافق الصحية) لتلبية الاحتياجات الماسة للعائدين. ودأبت اليونيسيف أيضا على دعم بناء القدرة المحلية من أجل استقبال أكثر الفئات ضعفا ورعايتهم وحمايتهم بمن فيهم عدد يقدر بـ ٠٠٠ ٩ من الأطفال غير المصحوبين، منهم نحو ٠٠٠ ٢ من الجنود الأطفال المسرحين. ولقد توقف أداء تلك الخدمات الحيوية عن الاستمرار في الوقت الحاضر بسبب القتال الجاري حاليا في سيراليون.

٣ - شرقي أفريقيا والقرن الأفريقي

(أ) إعادة اللاجئين الإثيوبيين إلى وطنهم

٤٥ - استكملت عودة الإثيوبيين من كينيا في منتصف عام ١٩٩٧ وبدأت من جديد عودة اللاجئين الإثيوبيين الباقين وعددهم ٠٠٠ ٢٣ من السودان في نهاية أيار/ مايو. ولقد توقفت في حزيران/يونيه العملية التي ساعدت حتى الآن في عودة نحو ٠٠٠ ٧ شخص إلى وطنهم، كنتيجة للقيود السوقية التي سببها موسم الأمطار. وبالرغم من ذلك من المقرر أن تنتهي العملية بحلول ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧.

(ب) إعادة اللاجئين الإريتريين إلى وطنهم

٤٦ - نُكبت عودة الإريتريين من السودان بالعقبات. وفي نهاية عام ١٩٩٦، ألغت حكومة السودان كافة الشروط المسبقة التي كانت مفروضة على استئناف الإعادة إلى الوطن. بيد أن حكومة إريتريا قد طلبت تجميع المزيد من البيانات عن جميع المتقدمين بطلبات للعودة، كشرط مسبق للإعادة إلى الوطن. وفضلا عن ذلك، قررت حكومة إريتريا، في وقت مبكر من أيار/ مايو ١٩٩٧، طرد كل الموظفين الدوليين السبعة التابعين للمفوضية من البلد. ونتيجة لذلك، زاد تأخير عملية الإعادة إلى الوطن.

(ج) إعادة اللاجئين الصوماليين إلى وطنهم وإعادة إدماجهم

٤٧ - بدأ في شباط/فبراير ١٩٩٧ برنامج رائد تطوعي لإعادة ٠٠٠ ١٠ صومالي إلى وطنهم من مخيمات في إثيوبيا تقع إلى الشمال الغربي من الصومال واستكمل البرنامج في تموز/يوليه. بيد أن بداية تلك الحركة المنظمة وعوامل إيجابية أخرى قد شجعت العودة التلقائية من المخيمات ذاتها. ولذلك، من المتوقع أن يعود ٠٠٠ ٣٠ لاجئ آخر في عام ١٩٩٧ وما يقرب من ٠٠٠ ٦٠ لاجئ في عام ١٩٩٨، من إثيوبيا بصورة أساسية، من خلال عمليات ترعاها المفوضية.

٤٨ - وفي بقية أنحاء الصومال، كانت العودة الطوعية محدودة للغاية وذلك بالمقارنة مع السنوات السابقة (٠٠٠ ١٥٠ عائد من كينيا في الفترة من ١٩٩٣ إلى ١٩٩٦). وتفسير ذلك فيما يبدو أنه يعزى إلى قلة رغبة اللاجئين في العودة أكثر مما يُعزى إلى هبوط مستويات المعونة وما يترتب على ذلك من صعوبات إضافية بالنسبة لإعادة الإدماج التي تواجه العائدين أو التي يتوقعها اللاجئون. وثمة محاولة للتصدي لهذا الموضوع

وهي النهج الجديد نحو البرمجة وجمع الأموال الذي اتبعته، بصورة جماعية، وكالات الأمم المتحدة في نيروبي وتم بمقتضاه تنسيق المجالات المثيرة للقلق بصورة مشتركة التي حددتها وكالات رائدة.

٤٩ - ولقد تأثرت الحالة في الصومال بسبب جيوب الجفاف والفيضانات والمعارك المتقطعة، والتي تقتضي من ثم اتباع نهج مرن للوصول إلى الأطفال المستضعفين. وفي المنطقة الجنوبية المتأثرة بالجفاف، قامت اليونيسيف وشركاؤها من المنظمات غير الحكومية بدور رائد في تقديم الغذاء العلاجي للأطفال الذين يعانون من سوء التغذية. وفي المناطق المنكوبة بالفيضانات وبالكوليرا، واصلت اليونيسيف برنامج استخدام الكلور على نطاق واسع للحيلولة دون انتشار هذا المرض القاتل، وقدمت أملاح الإماهة الشفوية والأدوية الأساسية لعلاج ضحايا الكوليرا.

(د) اللاجئون والعائدون السودانيون

٥٠ - بالرغم من مبادرات السلام التي اتخذها عدة من زعماء المنطقة، استمر تدفق اللاجئين السودانيين إلى البلدان المجاورة. والبلدان الرئيسية التي تستضيف اللاجئين السودانيين هي أوغندا (٦٢٥ ١٨)، وإثيوبيا (٥٠٠ ٣٨)، وكينيا (٤٧٧ ٣٣). وخلال معظم عام ١٩٩٦، نُكب برنامج اللاجئين في شمالي أوغندا بتصعيد حالات العصيان والهجمات على مستوطنات اللاجئين مما أسفر عن وفاة اللاجئين وفقدان ممتلكاتهم. كما أسفرت حالة انعدام الأمن عن تعويق تنفيذ أنشطة الاستيطان المحلية التي كان من المزمع القيام بها، وتسببت بخاصة في تعويق تسليم مساعدة الإغاثة وتقديم الخدمات الأساسية وإنشاء البنية الأساسية. ونتيجة لذلك أيضا، توقف نقل اللاجئين من مراكز العبور والاستقبال إلى المستوطنات. وتسببت حالة انعدام الأمن الشامل في شمالي أوغندا في تأخير احتمال الاعتماد على الذات بصورة تدريجية وضرورة استمرار الرعاية الأساسية ومواصلة تقديم المساعدة.

٥١ - ومنذ آذار/ مارس ١٩٩٧، عاد ما يقرب من ٠٠٠ ٥٠ لاجئ سوداني من منطقة غربي النيل بصورة تلقائية إلى مناطق يُعتقد أنها تقع تحت سيطرة الثوار في جنوبي السودان. وبصورة مبدئية ترك ٠٠٠ ٣٠ لاجئ آخر المستوطنات المعينة وشُردوا داخل شمالي أوغندا، بمن فيهم أولئك الذين كانوا في مخيمات على طول الحدود بين السودان وأوغندا. وعبر الأشهر الماضية، نقلت المفوضية اللاجئين المشردين إلى المستوطنات وأغلِقت أربعة مخيمات في كوبوكو (القريبة من الحدود). وساهم استمرار حالة انعدام الأمن وعدم تقديم إمدادات الطعام بصورة منتظمة في شمالي أوغندا في نقل اللاجئين من المستوطنات. وبالرغم من أن الحالة ظلت متميعة، فقد استهلت المفوضية استعراضا لبرنامج المساعدة بغية تحديد اتجاهات البرنامج في المستقبل بالنسبة للاجئين المتبقين.

٥٢ - ومع تجدد تقدم مجموعات الثوار من الجنوب وإحكام القيود التي تفرضها الحكومة على رحلات الإغاثة الجوية، فإن حالة الأطفال في السودان مثيرة للقلق. وفي إطار عملية شريان الحياة للسودان، واصلت اليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي محاولة لتقديم الخدمات الضرورية إلى المجموعات المستضعفة بالطرق البرية وبالسفن النهرية وعن طريق الجو، بما في ذلك خدمات التحصين والتعليم الأساسي والأدوات

والحبوب والأغذية التكميلية، وتوفير المياه وخدمات المرافق الصحية وحماية ورعاية الأطفال ذوي الاحتياجات المحددة.

(هـ) اللاجئون الأوغنديون والعائدون الكونغوليون

٥٣ - أسفر تجدد أنشطة الثوار، على طول الحدود بين أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية عن نزوح ٢٧٠٠٠ أوغندي إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، فضلا عن تشريد الرعايا داخليا. كما أثرت حالة انعدام الأمن على احتمالات إعادة لاجئي جمهورية الكونغو الديمقراطية من أوغندا إلى وطنهم.

٥٤ - وفي أوغندا، يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع الحكومة على وضع سياسة فعالة لإدارة الكوارث بالنسبة للمشردين داخليا. وسوف تستخدم، قدر المستطاع، الموارد والقدرات المتاحة حاليا للمساعدة في تطوير سياسة وطنية ووضع إطار قانوني لإدارة الكوارث.

٤ - الجنوب الأفريقي

(أ) إعادة توطين اللاجئين الأنغوليين

٥٥ - استمر التقدم بخطى وئيدة في تنفيذ عملية السلام في أنغولا. بيد أن عام ١٩٩٧ قد شهد بعض التطورات الإيجابية. ففي ٩ نيسان/أبريل، احتل نواب الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) ٦٠ مقعدا من مجموع ٢٢٠ مقعدا في المجلس الوطني. وفي وقت لاحق تولت حكومة الوحدة وإعادة التعمير الوطني مقاليد الأمور. علاوة على ذلك، بدأ رسميا في ١٤ نيسان/أبريل تسريح الأعداد الزائدة من جنود الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا السابقين من مناطق الإيواء.

٥٦ - وفي ضوء هذه الخلفية من التطورات الإيجابية وعلى فرض أن عملية السلام ستواصل تقدمها، كانت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تعتزم تيسير إعادة نحو ٣٠٠ ٠٠٠ لاجئ أنغولي إلى الوطن وإعادة إدماجهم في غضون عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨ من بلدان اللجوء المجاورة (جمهورية الكونغو الديمقراطية، وزامبيا، والكونغو، وناميبيا). غير أن مظاهر التأخير في تنفيذ بروتوكول لوساكا للسلام تنفيذا كاملا والحالة الأمنية المتدهورة في مناطق أنغولا الرئيسية ظلت تعرقل عملية الإعادة المنظمة إلى الوطن.

٥٧ - وفي ظل تلك الظروف، انتهت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى أن الإعادة المنظمة إلى الوطن لا يمكن أن تتم في عام ١٩٩٧ ويتعين إرجاؤها إلى عام ١٩٩٨. وكان العاملان الرئيسيان وراء اتخاذ ذلك القرار هما موقف الحكومة من أن إدارة شؤون الدولة يجب أن تستقر قبل البدء في أي عملية منظمة للإعادة إلى الوطن، واستمرار النزاع وعدم الاستقرار السياسي في البلد.

٥٨ - ومن نتائج القرار السالف الذكر تخفيض العدد المقرر إعادته إلى الوطن من ٣٠٠ ٠٠٠ شخص إلى ١٠٠ ٠٠٠ من العائدين تلقائيا وتخفيض الميزانيات المرصودة لعام ١٩٩٧.

٥٩ - وتشمل الأولويات في برنامج عام ١٩٩٧ استكمال الأنشطة التي لم يتم إنجازها في عام ١٩٩٦، وتحسين سبل الوصول (إصلاح الطرق وتطهيرها من الألغام)، والوفاء بالمصاريف الجارية لتشغيل الهياكل والمرافق التي تم إصلاحها في قطاعي الصحة والتعليم، والتركيز على الخدمات بدلا من الهياكل الأساسية.

٦٠ - ورغم ذلك فقد أبدى اللاجئون الأنغوليون رغبة واضحة في العودة إلى الوطن. وتواصلت الإعادة التلقائية إلى الوطن وزاد حجمها. ومنذ عام ١٩٩٥ عاد نحو ٠٠٠ ٩٨ أنغولي تلقائيا إلى الوطن، أي ما يقارب ثلث العدد الإجمالي، وقدمت المفوضية لهم يد المساعدة. وبلغ متوسط عدد العائدين في عام ١٩٩٧ ٠٠٠ ٥ شخص في الشهر. وتجاوز عدد العائدين تلقائيا ٠٠٠ ٦٠ شخص بحلول منتصف عام ١٩٩٧. وستظل الإعادة التلقائية إلى الوطن بالتالي هدفا رئيسيا لعامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨. وسيستمر توفير المساعدة للعائدين تلقائيا، ولا سيما الفئات المستضعفة منهم، خاصة الرعاية الطبية، والتعليم، والبذور، والأدوات، والأغذية.

٦١ - وقد أحدثت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فارقا كبيرا في مناطق العودة منذ بدأت عملياتها في عام ١٩٩٥، رغم قلة التمويل. فأدى وجودها الظاهر وما لها من قدرات على الرصد في المناطق التي يقطنها العائدون إلى تهيئة جو من الثقة. يضاف إلى ذلك أن المشاريع ذات التأثير السريع التي نفذت وعددها ١٤٧ مشروعا قد نهضت بالخدمات المجتمعية نهوضا كبيرا، مما أوجد بيئة مواتية أكثر للعودة.

٦٢ - وتركزت أنشطة مشروع الغذاء مقابل العمل التابع لبرنامج الأغذية العالمي على إعادة بناء الهياكل الأساسية والخدمات التي أصابها الدمار في مجالي النقل والزراعة، بما فيها أنشطة إزالة الألغام، لصالح الأشخاص المشردين داخليا والسكان المتضررين من الحرب في أنغولا.

(ب) اللاجئون الحضريون

٦٣ - عانت معظم البلدان في منطقة الجنوب الأفريقي دون الإقليمية من زيادة مطردة في أعداد اللاجئين الوافدين من أهل الحضر، بعد أن عبر الكثيرون منهم بلدانا عديدة. وتدعو الظاهرة التي تتمثل في هؤلاء "المتنقلين غير النمطيين" إلى الأخذ بنهج إقليمي، مما يتطلب الدقة في التنسيق والمواءمة بين أنشطة الحماية والمساعدة. علاوة على ذلك، فإن القلق يساور الحكومات على نحو متزايد بشأن مشكلة "الهجرة غير الموثقة". وهي إحدى المشاكل الحادة التي يتعين على سياسات الحكومات الجديدة أن تتصدى لها. وبما أن الخط الفاصل بين اللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين بطريقة غير مشروعة كثيرا ما يكون غير واضح بالنسبة لكثير من البلدان، فإن المفوضية تؤدي في المنطقة دورا دعائيا وتثقيفيا بغية توضيح التعاريف.

٦٤ - وقد بلغ مجموع أعداد اللاجئين وطالبي اللجوء في جنوب أفريقيا في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦، وكلهم في المناطق الحضرية، ٩٥٢ ٢٢ شخصا، منهم ٣٦٩ ٥ من اللاجئين الذين يتلقون المساعدات، وفقا لبيانات الحكومة. وبالنظر إلى تطبيق الشرط الخاص بإيقاف صفة اللجوء على اللاجئين الموزامبيقيين

اعتبارا من ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦، فقد اختار نحو ٠٠٠ ٨٨ لاجئ منهم البقاء في جنوب أفريقيا وقد يمنحون الإقامة الدائمة في عام ١٩٩٧.

(ج) العائدون الموزامبيقيون

٦٥ - كفلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين استمرار أنشطة المشاريع بعد انتهاء برنامج الإعادة للوطن وإعادة الإدماج في عام ١٩٩٦ بتسليم المشاريع ذات التأثير العاجل إلى الحكومة والشركاء في التنفيذ الآخرين، مثل منظمة IBIS غير الحكومية الدانمركية، والاتحاد اللوثري العالمي، ووكالة التعاون التقني الألمانية. واضطلعت هذه الوكالات بأنشطة إنمائية في قطاعات الطرق والمياه والصحة في مناطق العائدين. كما أقيمت روابط كثيرة مع منظمات أخرى ترمي إلى تعزيز استدامة المشاريع الصغيرة التي كانت تتولاها المفوضية سابقا. وأقيمت روابط على وجه التحديد مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، واليونسكو لمواصلة الاضطلاع بالأنشطة الإنمائية في مناطق العائدين.

٦٦ - وجرى منح بعض الأصول من قبيل المركبات ومعدات المكاتب للحكومة وغيرها من الشركاء في التنفيذ الذين يقومون بمشاريع إنمائية في مناطق العائدين. وتقدر قيمة هذه المعدات بمبلغ ٩,٨ مليون دولار. ونقلت أيضا أصول تبلغ قيمتها ١٠ مليون دولار إلى مكاتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في بلدان أخرى تشمل أنغولا وبوتسوانا وجمهورية تنزانيا المتحدة وجنوب أفريقيا ومالي.

٦٧ - وأغلقت في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ المكاتب الفرعية للمفوضية في تيتي وكيليماني وشيمويو. وخفض مكتب فرع المفوضية في مابوتو إلى ١٢ موظفا (موظفان دوليان و ١٠ موظفين محليين) يركزون في المقام الأول على مسائل الحماية. وستجرى تخفيضات أخرى في عدد الموظفين في عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨.

٦٨ - وعقدت في جميع أنحاء المنطقة حلقات عمل تدريبية وأنشطة أخرى لكفالة اتباع نهج في تخطيط البرامج يكون أكثر مراعاة وأكثر استجابة للفوارق بين الجنسين. وتشجيعا للأخذ بالحلول الدائمة، قدم الدعم النشط للمبادرات المحلية التي قامت بها اللاجئات والمشردات في إطار أنشطة بناء السلام. كالتثقيف في أمور السلام وحل الصراعات. واضطلع بجهود خاصة لدمج تلك الأنشطة في البرامج الرئيسية. فتحسنت مشاركة اللاجئات في لجان إدارة المخيمات وفي أنشطة إدارة وتوزيع الأغذية. وأعطيت أولوية لحماية ومساعدة القصر غير المصحوبين ومسألة تجنيد الأطفال والمراهقين.

جيم - مذكرات التفاهم المتبادلة بين الوكالات

٦٩ - في آذار/ مارس ١٩٩٧، وقعت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي مذكرة تفاهم منقحة تحدد المسؤوليات والمتطلبات المتعلقة بتحسين التنفيذ والرصد في مجال التغذية. وسعت المذكرة أيضا إلى تحسين المساءلة المشتركة للوكالات بشأن توفير المساعدة الغذائية للاجئين. واكتسب مجالان أهمية خاصة يتعلق أحدهما بموقف المرأة في إدارة توزيع ورصد الأغذية، والآخر بالمشروع الذي

تترأسه المفوضية لوضع مواد لتقييم ممارسات الإدارة السليمة بيئيا في مخيمات اللاجئين والتدريب عليها. كما بدأت المفوضية وبرنامج الأغذية العالمي بالاشتراك مع إدارة الشؤون الإنسانية في تطوير أساليب التخطيط للطوارئ على نطاق المنظومة، واضطلعتا بعمليات تخطيط مشتركة لكفالة الاستجابة الفعالة والمتكاملة في حالات الطوارئ الرئيسية.

٧٠ - ووفقا لمذكرة التفاهم الموقعة في آذار/ مارس ١٩٩٦، نجحت المفوضية (اليونيسيف) في التنسيق والاستجابة في مواجهة الأعداد المتزايدة من اللاجئين البوروندیين من جمهورية الكونغو الديمقراطية القادمين إلى كيغوما، جمهورية تنزانيا المتحدة. وعلى وجه التحديد، كفلت المفوضية واليونيسيف بالاشتراك مع برنامج الأغذية العالمي والسلطات الحكومية في جمهورية تنزانيا المتحدة تلقي كل من الأطفال دون سن الخامسة، والحوامل أو المرضعات، والأطفال غير المصحوبين لمساعدات طارئة في مجالات الصحة والمياه والتغذية والمرافق الصحية.

٧١ - وفي رواندا، تم توقيع مذكرة تفاهم بين مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. والعمل جار في التحضير لتنفيذ مذكرة التفاهم وإنشاء وحدة مشتركة لإعادة الإدماج والبرمجة. وتتمثل المهمة الرئيسية لهذه الوحدة في دعم التخطيط والتنسيق والإقرار المشترك لبرامج ومشاريع إعادة الإدماج التي تضطلع بها الوكالتان، وتيسير الإلغاء التدريجي دون عوائق لأنشطة إعادة الإدماج التي تقوم بها المفوضية. وستتولى لجنة توجيهية مؤلفة من الحكومة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمفوضية تقديم التوجيهات للوحدة فيما يتعلق بأمور السياسات والاستراتيجية. والمتصور أن تستمر الأنشطة المتعلقة بالإعادة إلى الوطن والشروع في إعادة الإدماج حتى نهاية عام ١٩٩٧. وسوف يستمر الحد من برنامج المفوضية لإعادة الإدماج، ويتوقع إلغاؤه في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، توصلت المفوضية والبرنامج الإنمائي إلى اتفاقات دائمة للقيام بأنشطة الإصلاح. وستركز المفوضية في هذا الصدد على المشاريع ذات التأثير السريع، التي يمكن تطبيقها على الفور بتكلفة متواضعة، بينما سيتولى البرنامج الإنمائي القيادة في عملية استئناف المشاريع التي سبق البدء فيها وأوقفت بسبب تدهور الأوضاع الأمنية. وتحقيقا لتلك الغاية، أجرى البرنامج الإنمائي تقييما لتعدل البرامج وفقا له.

٧٢ - ولتشجيع الانتقال من الاعتماد على مساعدات الإغاثة إلى القيام بأنشطة إعادة التأهيل والتنمية، يجمع برنامج الأغذية العالمي بين تقديم الأغذية لإدامة الحياة وبين أنشطة إعادة التأهيل في أقرب فرصة ممكنة، وهو يقلل بذلك من الحاجة للعون الغذائي في المستقبل، ويعيد بناء سبل كسب العيش، ويخفض الاعتماد على المساعدة المستمرة. وقد أدرجت أمثلة على انتقال برنامج الأغذية العالمي إلى إعادة التأهيل والتنمية ضمن عملياته الطارئة والأطول أجلا على حد سواء. وتقدم التغذية في المدارس الابتدائية في كثير من البلدان.

دال - التعاون مع المنظمات دون الإقليمية

١ - منظمة الوحدة الأفريقية

٧٣ - استمر عدد من الأنشطة المشتركة في بناء وتحسين التعاون مع الشريك التقليدي للمفوضية، وهو منظمة الوحدة الأفريقية والأجهزة الحكومية الدولية التابعة لها، مثل لجنة العشرين المعنية باللاجئين، والمجلس الوزاري، ومؤتمر رؤساء الدول والحكومات. وجرى تناول بعض مجالات الاهتمام المشترك، وهي القضايا الإنسانية والمتعلقة باللاجئين.

٧٤ - وشاركت المفوضية بانتظام في اجتماعات لجنة العشرين المعنية باللاجئين التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية. وبوصفها الرئيس الحالي للجنة التنسيق المعنية بتقديم المساعدة للاجئين في أفريقيا التابعة للمنظمة، وجهت المفوضية هذه اللجنة لإجراء عملية استعراض مستمرة لتجعل من اللجنة هيئة متزايدة الفعالية لمساعدة اللاجئين في أفريقيا.

٧٥ - وقدمت المفوضية عروضا في بعض الاجتماعات التي نظمتها منظمة الوحدة الأفريقية بالتعاون مع منظمات دولية أخرى، كالحلقة الدراسية لأكاديمية السلم الدولية ومنظمة الوحدة الأفريقية عن حفظ السلام، كما شاركت في غيرها من الاجتماعات المشتركة، بما فيها مؤتمر منظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات غير الحكومية المتعلق بتعزيز التعاون بين المجتمع المدني والمنظمة والحكومات. وشاركت المفوضية أيضا في الاجتماعات التقنية لمنظمة الوحدة الأفريقية، بما في ذلك اجتماعات الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات الذي شكل لإعداد تقرير للمنظمة عن آثار الصراع على التنمية البشرية.

٧٦ - وقدمت المنظمة أيضا المساعدة والدعم إلى البعثات التي أوفدتها لجنة العشرين المعنية باللاجئين والتابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية لزيارة مواقع اللاجئين في شرق أفريقيا ومنطقة البحيرات الكبرى في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦ وأيار/ مايو ١٩٩٧ على التوالي. وأسفرت البعثة الموفدة إلى إثيوبيا عن تقديم المنظمة منحة تبلغ ٠٠٠ ٥٠ دولار إلى المفوضية لمساعدة اللاجئين الصوماليين في الجزء الشرقي من البلد.

٢ - الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا

٧٧ - تعزيزا للتعاون المؤسسي، اقترحت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ورقة مفاهيم تحدد بعض الأنشطة التي يمكن لتحسين التعاون فيها أن يتمخض عن مزيد من الاستجابة الفعالة لاحتياجات اللاجئين والعائدين، فضلا عن المشاكل الإنسانية التي تتسم بقدر أكبر من العمومية.

٣ - الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية

٧٨ - في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، عقد رؤساء دول وحكومات الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية اجتماعا لإقرار برنامجهم "لإعادة التنشيط" والبدء فيه. وستتصدر شعبة للشؤون السياسية والإنسانية القيام بأنشطة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في مجال منع النزاعات ومجال الشؤون الإنسانية، وهما مجالان جديدان على هذه المنظمة. ومن الأولويات الرئيسية بالنسبة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية بعد تعديلها إيجاد حل للمسائل المتعلقة باللاجئين والعائدين، وستقدم المفوضية تعاونها التام لما يتخذ من مبادرات. وقد وقعت في حزيران/يونيه ١٩٩٧ مذكرة تفاهم تضع الخطوط العريضة لإطار ذلك التعاون.

٧٩ - وفي منطقة القرن الأفريقي، يعكف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على إعداد برنامج عمل موحد من شأنه تحقيق الأهداف المشتركة لكل من الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وجهاز الأمم المتحدة الإنمائي، والمنظمات غير الحكومية. وسينهض البرنامج بقدرة الهيئة على منع وإدارة وحل النزاعات والتخفيف من حدة الأزمات الإنسانية، وسيقوم بتنفيذ أنشطة رائدة في المناطق المتضررة من العائدين، والأشخاص المشردين داخليا، والجنود المسرحين.

٤ - الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي

٨٠ - في الجنوب الأفريقي، تتعاون مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تعاونا نشطا مع الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في المجالات ذات الاهتمام المشترك. ووقعت المفوضية والجماعة مذكرة تفاهم في غابورون في ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٦. وتواصل المفوضية إجراء مناقشات على نطاق الإقليم ينتظر أن تتمثل ذروتها في مشاورات إقليمية بغية التصدي للمسائل المتعلقة باللاجئين، والعائدين، والمشردين، والهجرة غير الموثقة في الجنوب الأفريقي. والمتوخى أن يتمثل ذلك في مبادرات مشتركة بين الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والمنظمة الدولية للهجرة، ومنظمة العمل الدولية.

الحواشي

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الحادية والخمسون، الملحق رقم ٤٨ (A/51/48).

- - - - -